

المنهل المورد في أسباب الورد

إعداد

دكتور/ إبراهيم علي أحمد
مدرس بقسم الثقافة الإسلامية
كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة
جامعة الأزهر

ملخص البحث

يتلخص البحث في كونه يدور حول تعريف أسباب الورود، وفائدة هذا العلم وأنه يزيل المشكل، ويقيد النص، ويخصص العام، ثم الإشارة إلى مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب ومتى يخرج اللفظ عن عمومه، ثم تقسيم هذا العلم إلى أقسام باعتبار اتصاله يسمى سبب ورود، وباعتبار انفصاله يسمى سبب ذكر، أي سبب ذكر الصحابي للحديث .

وسبب الورود ينقسم إلى قسمين: إما واقعة حال، أو وقوع سؤال، وواقعة الحال كثيرة ومتنوعة، ووقوع السؤال على ضربين، أما محمود، وإما مذموم، وتتميماً للفائدة ذكرنا بعض ضوابط الإجابة المترتبة على السؤال ثم أمثلة تطبيقية على الجميع، ثم اختيار بعض الأمثلة العامة السببية والتعليق عليها، وإزالة الإشكال عنها، ثم الإشارة إلى التصنيف في هذا الفن وكونه مر بمراحل ثلاث: التلميح، والتأسيس، والتنعيد، ثم التوصية بمزيد من دراسة السنة خاصة الجوانب الشائكة والهامة منها .

الكلمات الدالة:

المنهل-المورود-أسباب-الورود



مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعل السنة بياناً للأشياء،
والصلاة والسلام على أفضل مبعوث وأكرم مخلوق وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

وبعد ؛؛؛

فعلوم السنة كثيرة ومتشعبة منها ما يتعلق بالناسخ والمنسوخ، ومنها ما يتعلق بعلم
مختلف الحديث، ومنها ما يتعلق بعلم أسباب الورد وغيرها، وقد اخترت أن أكتب في علم
أسباب الورد، فهو علم جليل القدر . إذ كثير من أحاديث النبي ﷺ وقعت على سبب . وهو
علم يبحث في سبب وقوع النص النبوي، فيفيد في فهم النص فقد يدفع الإشكال، ويخصص
العام، ويقيّد المطلق .

وأنواعه متعددة. باعتبار اتصاله وانفصاله فهناك سبب ورود وقع في عهد رسول الله
وهو إما واقعة حال، أو وقوع سؤال، والسؤال على أنواع وهو ما كان على سبيل الإحاطة
والعلم وهذا محمود، وما كان على سبيل الامتحان أو الاستهزاء فهذا منهي عنه .

وهناك سبب ذكر وهو السبب الذي ذكر الصحابي الحديث من أجله، وقد يكون في
عهد رسول الله ﷺ، أو وقع بعد ذلك .

هذا وعلم أسباب الورد فيه ندرة في التأليف فينبغي الاهتمام به، وما هذه الورقات
إلا جهد متواضع في هذا الجانب، ومحاولة للتعرف على هذا العلم الجليل .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على تعريف سبب ورود الحديث .

المبحث الأول: أهمية معرفة أسباب الورد .

المبحث الثاني: مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب .

المبحث الثالث: أقسام سبب ورود الحديث .

المبحث الرابع: بعض الأمثلة على أسباب الورد والتعليق عليها .

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم مؤلفات هذا العلم والتوصية لدراسة بعض جوانب

السنة .

تمهيد

بأخلاقه، وينظم العلاقة بينهم وبين الأفراد، وهذا ما يوضحه سبب الورد .

فعن رافع بن خديج قال: ﴿ قدم نبي الله ﷺ المدينة وهم يأبرون النخيل يقولون يلقحون النخل . فقال ما تصنعون قالوا كنا نصنعه قال لعلمكم لو لم تفعلوا كان خيراً فتركوه فنقضت أو فنقضت قال فذكروا ذلك له فقال: إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر ﴾ (١) .

قال العلماء: (قوله ﷺ ﴿ من رأى ﴾ أي في أمر الدنيا ومعاشها لا على التشريع فأما ما قاله باجتهاده ورآه شرعاً يجب العمل به، وليس إبار النخل من هذا النوع، بل من النوع المذكور قبله) (٢) .

مثال ٢: ومن ذلك حديث النبي ﷺ: ﴿ أنا برئ من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله ولم قال لا ترايا ناراهما ﴾ (٣) .

(فقد يفهم البعض من الحديث تحريم الإقامة في بلاد غير المسلمين بصفة عامة مع تعدد الحاجة إلى ذلك في عصرنا من تعليم، وتداوي، وعمل، وتجارة، وسفارة، أو فراراً من الاضطهاد وغير ذلك، وخصوصاً بعد أن تقارب العالم حتى غدا وكأنه قرية كبرى) (٤)

فإذا عرفنا سبب ورود الحديث تبين معناه، وزال الإشكال والسبب هو .

عن جرير بن عبد الله ﴿ أن رسول الله بعث سرية إلى خثعم فاعتصم ناس بالسجود فأسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي ﷺ فأمر لهم بنصف العقل وقال أنا برئ من كل مسلم يقيم.... الحديث ﴾ (٥) .

(١) رواه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً، ج ٤ ص ١٨٣٥، مرجع سابق .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً، د: دار إحياء التراث العربي، ج ١٥ ص ١١٦، مرجع سابق .

(٣) رواه الترمذي، كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، ط: دار إحياء التراث العربي، ج ٤ ص ١٥٥ .

(٤) يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص ٢٤٧، مرجع سابق .

(٥) رواه الترمذي، كتاب: السير، باب: ما جاء في كراهية المقام بين أظهر المشركين، ج ٤ ص ١٥٥، مرجع سابق. قال الإمام الخطابي في تعليل إسقاط نصف الدية: لأنهم أعانوا على أنفسهم لمقامهم بين ظهرائي الكفار، فكانوا كمن

فالمراد من المشركين الذين بيننا وبينهم حرب واقعة، أو متوقعة قريباً في أي وقت فإن مكث الإنسان بينهم يعرضه لهلاك نفسه بيد المسلمين دون أن يعلموا بإسلامه، كما أنهم قصّروا في الهجرة لنصرة إخوانهم من المسلمين (فإذا تغيرت الظروف التي قيل فيها النص، وانتقلت العلة الملحوظة من مصلحة تجلب، أو مفسدة تدفع، فالمفهوم أن ينتفي الحكم، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا) (١) .

ب - تقييد المطلق (٢):

ومن فوائد أسباب الورود أنه قد يقيد اللفظ المطلق وسوف أوضح ذلك بمثالين:

مثال ١: قال رسول الله ﷺ: ﴿ ليس من البر الصوم في السفر ﴾ (٣) .

وهذا ليس على إطلاقه في كل سفر، فليس كل صوم في السفر لا يعتبر براً بدليل صوم النبي ﷺ في السفر وصيام أصحابه .

وبدليل هذه الرخصة التي قالها لحمزة الأسلمي .

عن حمزة الأسلمي ﷺ أنه قال: ﴿ يا رسول الله أجد بي قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح، فقال رسول الله ﷺ: هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ﴾ (٤) .

فعلمنا من هذا أنه ليس كل صوم في السفر لا يعتبر براً وإنما الصوم الذي يسبب لصاحبه مشقة كبيرة، وهذا ما سيوضحه سبب الورود الآتي:

عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: ﴿ كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاماً ورجلاً قد

هلك بجناية نفسه، وجناية غيره، فسقطت حصة جنايته من الدية . انظر: شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي، ط: المكتب الإسلامي، ج ١٠ ص ٢٤٥ .

(١) يوسف القرظاوي، كيف نتعامل مع السنة، ص ١٤٨، مرجع سابق .

(٢) تعريف المطلق: ما شاع في جنسه مثل أكرم طالباً والعام ما استغرق أفراده . أكرم الطلاب . وقيل: هو اللفظ الذي يدل على ذات واحدة لا بعينها بل باعتبارها حقيقة شاملة لجنس تلك الذات . كقولنا درهم فإنه يتناول درهماً لا بعينه نظراً إلى حقيقة الدرهم الشاملة لكل درهم . محمد بن علي بن شعيب الدهان، الكتاب، ط: مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ، ج ١ ص ٩٢ .

(٣) رواه البخاري، كتاب: الصوم، باب: قول النبي لمن ظلل عليه، ط: دار ابن كثير، بيروت، ج ٢ ص ٦٨٧ .

(٤) رواه مسلم، كتاب: الصيام، باب: التخيير في الصوم والنظر في السفر، ج ٢ ص ٧٩٠ .

ظل عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الحديث ﴿^(١)﴾ .

فقد سبب ورود الحديث اللفظ المطلق فاقتصر الأمر على السفر الذي يصحبه مشقة شديدة فقط وليس كل صوم في السفر .

مثال ٢: عن أبي مسعود الأنصاري قال: ﴿ قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان فما رأيت النبي ﷺ في موعظة أشد غضباً من يومئذ فقال: أيها الناس إنكم منقرون فمن صلى بالناس فليخفف فإن فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة ﴾^(٢) .

فكلمة (فليخفف) في الحديث مطلقة قد يُفهم منها التخفيف المخل بالصلاة وأركانها ولكن سبب ورود الحديث يقيد هذا التخفيف المطلق بالتخفيف الذي لا يخل بأركان الصلاة .

عن جابر قال: ﴿ كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤمنا قال مرة ثم يرجع فيصلي بقومه فأخر النبي ﷺ ليلة الصلاة وقال مرة العشاء فصلى معاذ مع النبي ﷺ ثم جاء يوم قومه فقرأ البقرة فاعتزل رجل من القوم فصلى فقيل نافقت يا فلان فقال ما نافقت فأتى رسول الله ﷺ فقال إن معاذاً يصلي معك ثم يرجع فيؤمنا يا رسول الله وإنما نحن أصحاب نواضح ونعمل بأيدينا وإنه جاء يؤمنا فقرأ سورة البقرة فقال : يا معاذ أفتان أنت أفتان أنت أقرأ بكذا أقرأ بكذا، قال أبو الزبير سبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى ﴾^(٣) .

وفي رواية ﴿ يا معاذ لا تكن فتاناً فإنه يصلي وراءك الكبير والضعيف وذو الحاجة والمسافر ﴾^(٤) .

فيفهم من سبب الورود أن التخفيف النزول من سورة البقرة إلى بعض السور القصيرة خاصة إذا كان أهل المنطقة أهل حرف وأصحاب عمل .

(١) رواه البخاري، كتاب: الصوم، باب: قول النبي لمن ظلل عليه، ج ٢ ص ٦٨٧، مرجع سابق .

(٢) رواه البخاري، كتاب: العلم، باب: الغضب في الموعظة والتعلم، ج ١ ص ٤٦، مرجع سابق .

(٣) رواه أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: في تخفيف الصلاة، ج ١ ص ٢١٠، مرجع سابق. ورواه مسلم باختلاف بسيط في اللفظ، ج ١ ص ٣٣٩ .

(٤) رواه أبو داود، كتاب: الصلاة، باب: في تخفيف الصلاة، ج ١ ص ٢١٠، مرجع سابق .

ج - تخصيص العام^(١):

قد يأتي الحديث بلفظ عام، ولكنَّ سبب ورود يخصه، ومن الأمثلة على ذلك:

مثال ١: قال رسول الله ﷺ: ﴿أفطر الحاجم والمحجوم﴾^(٢).

فليس الحكم عاماً في كل حاجم ومحجوم بحيث يبطل صيامهم بدليل أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم، فعن ابن عباس رضيهما الله عنهما قال: ﴿احتجم النبي ﷺ وهو صائم﴾^(٣).

بل المراد الذي يرتكب مخالفة شرعية، (وهذا أيضاً عام في كل أحد، لأنه ليس الهدف من الصيام الامتناع عن المباحات من الطعام والشراب فقط، وإنما الامتناع عن المحرمات من باب أولى)^(٤).

وهذا ما يبينه سبب ورود الحديث وهو:

ما رواه البيهقي عن ثوبان قال: ﴿مرَّ رسول الله برجل وهو يحتجم عند الحجام وهو يُقرض^(٥) رجلاً فقال: أفطر الحاجم والمحجوم﴾^(٦).

ومما يؤكد هذا المعنى أن تلك القصة كانت في رمضان .

روى أبو داود عن شداد بن أوس أن رسول الله أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم

(١) اللفظ العام هو: كلام مستغرق لكل ما يصلح له، ألا ترى إلى قولنا الرجال مستغرق لجميع ما يصلح له، محمد بن علي بن الطيب البصري، المعتمد في أصول الفقه، ط: دار الكتب العلمية، ج ١ ص ١٨٩ .

(٢) رواه البخاري معلقاً، كتاب الصوم، باب: الحجامة والقيء، ج ٢ ص ٦٨٥، ووصله أبو داود عن ثوبان، كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم، ط: دار الفكر، ج ٢ ص ٣٠٨ . وقال أحمد . رحمه الله . أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم، ولا نكاح إلا بولي يشد بعضها بعضاً وأنا أذهب إليها، انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، ط: دار الفكر، بيروت، ج ٣ ص ٢٦٦ .

(٣) رواه البخاري، كتاب: الصوم، باب: الحجامة والقيء، ج ٢ ص ٦٨٥، مرجع سابق .

(٤) بدليل قوله ﷺ ﴿من لم يدع قول الزور والعمل به فليس له حاجة في أن يدع طعامه وشرابه﴾ رواه البخاري، كتاب: الصوم، باب: من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم، ج ٢ ص ٦٧٣، قال ابن بطال (ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه، وإنما معناه التحذير من قول الزور)، وقال البيضاوي (ليس المقصود من شرعية الصوم نفس الجوع والعطش بل ما يتبعه من كسر الشهوات، وتطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة، فإذا لم يحصل ذلك لم ينظر الله إليه نظر القبول) فتح الباري، كتاب: الصوم، باب: من لم يدع قول الزور، ج ٤ ص ١١٧٨ .

(٥) يقرض: أي يغتَاب .

(٦) رواه البيهقي، باب: الصائم يصب على رأسه الماء، ط: مكتبة دار الباز، مكة، ج ٤ ص ٢٦٨، ومعنى يقرض: أي يغتَاب .

وهو أخذ بيدي لثمان عشر خلت من رمضان فقال: ﴿ أفطر الحاجم والمحجوم ﴾^(١) وبذلك يندفع أيضاً التوهم أن أحد الحديثين ناسخ للآخر فلكل حديث حكمه في مجاله .

مثال ٢: روى البخاري عن رافع بن خديج ﴿ أن النبي ﷺ نهى عن كراء المزارع ﴾^(٢) .

فيفهم من هذا العموم أن أي كراء للأرض منهي عنه .

ولكن سبب الورد يوضح أن هذا الحديث ليس على عمومته .

عن زيد بن ثابت قال ﴿ يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه إنما أتى رجلان قد اقتتلا فقال رسول الله ﷺ إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع فسمع رافع قوله لا تكروا المزارع ﴾^(٣) .

فدل سبب الورد على أن النهي خاص بما إذا أدى كراء المزارع إلى المخاصمة والاختلاف. حينئذٍ ينبغي الابتعاد عنه (فدل ذلك على أن قول النبي ﷺ لم يكن منه على وجه التحريم وإنما كان لكرهية وقوع الشر بينهم)^(٤) .

(١) رواه أبو داود، كتاب: الصوم، باب: في الصائم يحتجم، ج ٢ ص ٣٠٨، مرجع سابق .

(٢) رواه البخاري، كتاب: المزارعة، باب: ما كان من أصحاب النبي ﷺ، ج ٢ ص ٧٩٨، مرجع سابق .

(٣) رواه أحمد، كتاب: مسند الأنصار، باب: حديث زيد بن ثابت، ط: مؤسسة قرطبة، ج ٥ ص ١٨٢ . والكراء: تأجير الأرض على بعض ما فيها وهي المحاقلة .

(٤) جمال الدين علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ط: دار القلم، ج ٢ ص ٥٦٨ .

ومن ذلك ما رواه البراء بن عازب رضي الله عنه قال: ﴿ ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة فقال له رسول الله ﷺ شاتك شاة لحم فقال يا رسول الله إن عندي داجناً جَزَعَةً ^(١) من المعز قال أذبحها ولن تصلح لغيرك ... الحديث ﴿ ^(٢) .

فقول النبي ﷺ ﴿ ولن تصلح لغيرك ﴿ قرينة قصرت هذا الحكم على صاحب الواقعة فقط .

وهذه بعض الأمثلة التطبيقية:

مثال ١: روى البخاري عن عائشة > قالت: ﴿ كان عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة ^(٣) زمعه مني فاقبضه قالت فلما كان عام الفتح أخذه سعد بن أبي وقاص وقال ابن أخي قد عهد إليّ فيه فقام عبد بن زمعة فقال أخي وابن وليدة أبي وُلِدَ على فراشه فتساوقا إلى النبي ﷺ فقال سعد يا رسول الله ابن أخي كان قد عهد إليّ فيه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه فقال رسول الله هو لك يا عبدُ بن زمعة ثم قال النبي ﷺ الولد للفراش وللعاهر الحجر، ثم قال لسودة بنت زمعة احتجبي منه لما رأى من شبهه بعنبة فما رآها حتى لقي الله ﴿ ^(٤) .

فلفظ الولد للفراش حكمه عام مع أنه ورد في سبب خاص، قال الزركشي: (وقد عملوا بحديث الولد للفراش مطلقاً في الإمامة والحرائر مع أنه ورد التداعي في ولد المملوكة) ^(٥) .

مثال ٢: ما رواه البخاري عن عائشة قالت: ﴿ أنتها بريرة تسألها في كتابتها ^(٦) فقالت إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء ^(٧) لي وقال أهلها إن شئت أعطيتها ما بقي وقال سفيان مرة إن

(١) الجزعة من المعز مالها ستة أشهر .

(٢) رواه البخاري، كتاب: الأضاحي، باب: قول النبي لأبي بردة، ج ٥ ص ٢١١٢، مرجع سابق . قال ابن حجر واستشكل بعض الناس إذن النبي ﷺ لغير أبي بردة بذبح جزعة من المعز قال: والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم قرر الشرع بأن الجزع من المعز لا يجزئ . انظر: فتح الباري، كتاب: الأضاحي، باب: قول النبي لأبي بردة، ج ١٠ ص ١٥، مرجع سابق .

(٣) أي خادمته وأمتها .

(٤) رواه البخاري، كتاب: البيوع، باب: تفسير المشبهات، ج ٢ ص ٧٢٤، مرجع سابق .

(٥) بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج ٢ ص ٣٦٣، مرجع سابق .

(٦) المكاتبه: تعهد العبد بدفع مال لسيدته مقابل عتقه .

(٧) الولاء: نسب المعتق وإرثه مقابل العتق .

شئت أعتقها^(١) ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله ذكَّرتَه ذلك فقال النبي ﷺ ابتاعها فأعتقها فإن الولاء لمن أعتق ثم قام رسول الله على المنبر، وقال سفيان مرة فصعد رسول الله على المنبر فقال ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط^(٢) .

فلفظ (كل شرط ليس في كتاب الله فليس بشرط) حكمه عام وإن ورد على سبب خاص .
قال ابن تيمية: (وهذا الحديث وإن خرج بسبب شرط الولاء لغير المعتق فإن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب عند عامة الفقهاء وهو مجمع عليه في هذا الحديث)^(٣) .

(١) أي أن سفيان حدَّث به على وجهين .

(٢) رواه البخاري، كتاب: الصلاة، باب: ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد، ج ٢ ص ٩٨١، مرجع سابق .

(٣) أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، ط: مكتبة ابن تيمية، ثانية، ج ٣١ ص ٤٤ .

المبحث الثالث

أقسام سبب ورود الحديث

بعض أحاديث النبي ﷺ ابتدائية أنشأها رسول الله ابتداءً، أو سببية وردت على سبب، والسبب الوارد في الحديث نوعان إما واقعة حال، أو وقوع سؤال، وسوف أتحدث عن نوعي السبب هذين:

أولاً: واقعة الحال:

واقعة الحال كثيرة ومتنوعة، وهي إما متصلة بالحديث أي وقعت في عهد رسول الله وورد الحديث لأجلها وتسمى سبب ورود، وإما منفصلة عنه وقعت بعد عهد رسول الله . أو في عهده . وذكر الصحابي الحديث لأجلها وتسمى سبب ذكر تمييزاً لها عن سبب الورد .
ومما ينبغي التنويه عنه أن السبب قد لا يوجد في الحديث ولكن يوجد في بعض طرق الحديث، وهذا يحتاج إلى جهد في البحث .

قال البلقيني: (وقد لا يذكر السبب في الحديث، أو يذكر في بعض طرقه وهو الذي ينبغي الاعتناء به)^(١) .

وسوف نذكر بعض الأمثلة على ذلك لأسباب الورد:

مثال ١: روى البخاري عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قال: ﴿ يأكل المسلم في معي واحد والكافر في سبعة أمعاء ﴾^(٢) .

وسبب الورد جاء في رواية مسلم: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فأمر له رسول الله بشاة فحلبت فشرب جلابها ثم أخرى فشربه حتى شرب جلاب سبع شياة ثم إنه أصبح فأسلم فأمر له رسول الله بشاة فشرب جلابها ثم أمر بأخرى فلم يستتمها فقال رسول الله ﷺ: ﴿ المؤمن يشرب في معي واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء ﴾

(١) إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني، البيان والتعريف، ط: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج ١ ص ٣٤، وقال هذا ما أفاده البلقيني في محاسن الاصطلاح .

(٢) رواه البخاري، كتاب: الأطعمة، باب: يأكل المؤمن في معي واحد، ج ٥ ص ٢٠٦٢ . وجمع الحديث أيضاً سبب الذكر . روى البخاري عن نافع قال: ﴿ كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فأدخلت رجلاً يأكل معه بأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا عليّ سمعت النبي ﷺ يقول: ﴿ المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ﴾ رواه البخاري، ج ٥ ص ٢٠٦١، مرجع سابق .

(١) .

أمثلة لسبب الذكر:

قال الدكتور/ أبو شهبه: (ما قاله الصحابي يسمى سبب ذكر، ولا يسمى سبب ورود، والحق أن سبب الورود إنما يراد به السبب الذي بسببه قال النبي ﷺ الحديث، أما ذكر الصحابي للحديث فيما بعد ليستدل به في مناسبة من المناسبات فإنه لا يسمى سبب ورود وإنما يسمى سبب ذكر فيقول مثلاً: والسبب في ذكر الصحابي الحديث هو كذا للتفريق بين سبب الورود وسبب الذكر) (٢) .

وهذه بعض الأمثلة:

مثال ١: روى مسلم عن طارق بن شهاب قال ﴿ أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام إليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال أبو سعيد أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطيع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان ﴾ (٣) .

مثال ٢: عن الأحنف بن قيس قال: ذهبت لأنصر هذا الرجل (٤) فلقيني أبو بكره فقال أين تريد، قلت: أنصر هذا الرجل قال: ارجع فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿ إذا التقي المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قلت يا رسول الله: هذا القاتل فما بال المقتول، قال إنه كان حريصاً على قتل صاحبه ﴾ (٥) .

ثانياً: وقوع سؤال (٦):

-
- (١) رواه مسلم، كتاب: الأشربة، باب: المؤمن يأكل في معي واحد، ج ٣ ص ١٦٣٢، مرجع سابق، ورواه الطبراني من حديث جهجاه الغفاري بزيادة فيه. وأنه هو صاحب القصة الذي شرب حلاب سبع شياة. انظر: المعجم الكبير، للطبراني، ج ٢ ص ٢٧٤ .
- (٢) انظر: علم أسباب ورود الحديث الشريف، د/ بدر عبد الحميد هميسه، ص ٧ .
- (٣) رواه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، ج ١ ص ٦٩، مرجع سابق .
- (٤) هو علي بن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عن وقعة الجمل .
- (٥) رواه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا، ج ١ ص ٢٠، مرجع سابق .
- (٦) السؤال قد يكون حقيقياً وهو طلب العلم عن شيء لم يكن معلوماً بإحدى أدواته المعروفة، وقد يخرج عن معناه الأصلي لأغراض أدبية تفهم من النص أو من سياق الكلام مثل التقرير، والعتاب، والحسرة، والإنكار، والاستبطاء، والوعيد وغيرها .

يصدر منه سوى السؤال ومع ذلك سماه معلماً وقد اشتهر قولهم السؤال نصف العلم (١) .
وأما السؤال المذموم هو ما كان الغرض منه الاستهزاء أو السؤال عن صعاب
المسائل، أو عما سكت عنه الشارع وغير ذلك مما لا فائدة منه ومثل هذه الأسئلة ينبغي
تجاهلها.

يقول الإمام القرافي: (ينبغي للمفتي إذا جاءته فتيا في شأن رسول الله، أو فيما
يتعلق بالربوبية، أو يسأل عن المعضلات، ودقائق الديانات، ومتشابه الآيات، والأمور التي
لا يخوض فيها إلا كبار العلماء فلا يجيبه أصلاً، ويظهر الإنكار على مثل هذا، ويقول له اشتغل بما
يعنيك من السؤال عن أمر صلاتك وأمور معاملاتك، ولا تخض فيما عساه يهلكك) (٢) .

وقال الدكتور يوسف القرضاوي: (أما الأسئلة التي يريد أصحابها المراء والجدال، أو
التعالم والتفاح، وامتحان المفتي وتعجيزه، أو الخوض فيما لا يحسنونه، أو إثارة الأحقاد
والفتن بين الناس، أو نحو ذلك، فكنت أضرب عنها صفحاً، ولا ألقى لها بالاً، لأنها تضر ولا
تنفع، وتهدم ولا تبني، وتفرق ولا تجمع) (٣) .

فينبغي معرفة أن هناك مساحة للعقل ينبغي ألا يعمل فيها، ومساحة لا يسأل عنها
لأن الخوض فيها بالفكر أو السؤال قد يضل الإنسان، وقد ضلت بعض الفرق المبتدعة
حينما (شرعوا فيما لا مسرح للفكر فيه، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه) (٤) .

وهذا النوع هو المنهي عنه، قال تعالى: **ثُمَّ لَمْ يَكُنْ لَكَ وَوُ وُ وُ**
ث (٥) .

ونهى عنه رسول الله ﷺ، عن المغيرة بن شعبة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿
إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال﴾ (٦) .

قال ابن حجر: ﴿ وقد ذهب بعض العلماء إلى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار

(١) بدر الدين العيني، عمدة القاري، ط: دار إحياء التراث، ج ١ ص ٢٩١ .

(٢) القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى والأحكام، ص ٢٨٢، ٢٨٣ .

(٣) يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة، ط: المكتب الإسلامي، ج ١ ص ١٦ .

(٤) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ط: دار المعرفة، بيروت، ج ١ ص ٢١ .

(٥) سورة المائدة، الآية (١٠١) .

(٦) رواه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: قول الله تعالى: ﴿ لا يسألون الناس إحافاً ﴾، ج ٢ ص ٥٣٧، مرجع سابق.

الناس، وأحداث الزمان، أو كثرة سؤال إنسان بعينه عن تفاصيل حاله فإن ذلك مما يكره المسئول غالباً ﴿ (١) .

ولذلك كان الصحابة يتخرجون من السؤال غالباً خوفاً من الوقوع في شيء من ذلك، عن أنس رضي الله عنه قال: ﴿ نهينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع الحديث ﴾ (٢) .

وهذه بعض الأمثلة على النوعين من السؤال:

أولاً: السؤال المحمود:

يلاحظ أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء يسألونه بأحد أدوات الاستفهام أو ما في معناها مما يدل على حرصهم على العلم النافع مثل: دنني، أو صني، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عليه أحداً بعدك، وغير ذلك، وهذه بعض الأمثلة عن سؤال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

مثال ١: عن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: دنني على عمل إذا عملته دخلت الجنة، قال: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان، قال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ﴾ (٣) .

قال ابن حجر: ﴿ ولم يذكر الحج لأنه كان حينئذٍ حاجاً، أو ذكره له فاختصره ثم قال وظاهر قوله: من سره إما أن يُحمل على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك فأخبر به، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل ذلك الذي أمر به ﴾ (٤) .

مثال ٢: عن عبد الله قال: ﴿ سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله، قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قلت: إن ذلك لعظيم، قلت: ثم أي، قال: وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك، قلت: ثم أي، قال: أن تزاني حليلة جارك ﴾ (٥) .

(١) فتح الباري، كتاب: الأدب، باب: عقوق الوالدين من الكبائر، ج ١٠ ص ٤٠٧، مرجع سابق .

(٢) رواه مسلم، كتاب: الإيمان، باب: السؤال عن أركان الإسلام، ج ١ ص ٤١، مرجع سابق .

(٣) رواه البخاري، كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة، ج ٢ ص ٥٠٦، مرجع سابق .

(٤) فتح الباري، كتاب: الزكاة، باب: وجوب الزكاة، ج ١ ص ٤٠، مرجع سابق .

(٥) رواه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: فلا تجعلوا لله أنداداً، ج ٤ ص ١٦٢٦ .

قال ابن حجر: ﴿ وما مضي في كتاب الأدب من عد عقوق الوالدين في أكبر الكبائر فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها ﴾ (١) .

ثانياً: السؤال المذموم:

السؤال المذموم هو ما كان يوجه للنبي ﷺ من بعض المنافقين على وجه الاستهزاء، أو على سبيل التعنت والافتراح ومن الأول: ما رواه ابن عباس ؓ قال: ﴿ كان قوم يسألون رسول الله ﷺ استهزاءً فيقول الرجل من أبي ويقول الرجل تضل ناقته أين ناقتي فأنزل الله فيهم هذه الآية $\text{رَءَ عَ عَ عَ كَ كَ كَ وَ وَ وَ رَحْتِي مِّنَ الْآيَةِ كَلَهَا}$ ﴾ (٢) .

قال ابن حجر: (والحاصل أنها نزلت بسبب كثرة المسائل إما على سبيل الاستهزاء أو الامتحان، وإما على سبيل العنت عن الشيء الذي لو لم تسأل عنه لكان على الإباحة) (٣) .

ومن الثاني وهو ما كان على سبيل التعنت والافتراح هو ما نزل فيه قوله تعالى: $\text{رَءَ عَ عَ عَ كَ كَ كَ وَ وَ وَ رَحْتِي مِّنَ الْآيَةِ كَلَهَا}$ (٤) .

قال ابن كثير: (والمراد أن الله ذم من يسأل الرسول عن شيء على وجه التعنت والافتراح كما سألت بنو إسرائيل موسى تعنتاً وتكذيباً وعناداً) (٥) .

ومن نافلة القول أن نشير إلى فقه الإجابة في السنة النبوية بعدما تحدثنا عن فقه السؤال .

فالإجابة من ضوابطها في السنة النبوية:

١ - اختلاف الإجابة باختلاف حال السائل:

(١) فتح الباري، كتاب: الحدود، باب: إثم الزناة، ج ١٢ ص ١١٧ بتصرف يسير، مرجع سابق .

(٢) رواه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: $\text{رَءَ عَ عَ عَ كَ كَ كَ وَ وَ وَ رَحْتِي مِّنَ الْآيَةِ كَلَهَا}$ ، ج ص ، مرجع سابق .

(٣) فتح الباري، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله تعالى: $\text{رَءَ عَ عَ عَ كَ كَ كَ وَ وَ وَ رَحْتِي مِّنَ الْآيَةِ كَلَهَا}$ ، ج ٨ ص ٢٨٢، مرجع سابق .

(٤) سورة البقرة، الآية (١٠٨) .

(٥) إسماعيل بن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، ط: دار التراث العربي، ج ١ ص ١٠٦ .

المعروف أن أحوال الناس تختلف، وما يلائم البعض في إجابة معينة قد لا يلائم البعض الآخر، وقد سئل رسول الله ﷺ عن سؤال واحد فأجاب بأربعة إجابات مختلفة حسب حال السائل .

فسئل من بعض الأعراب متى الساعة. فينظر إلى أصغرهم فقال: ﴿ إن يعيش هذا لا يدركه الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم ﴾ (١) .

قال الداودي: (هذا من معاريض الكلام فإنه لو قال لهم لا أدري ابتداءً مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لارتابوا فعدل إلى إعلامهم بالوقت الذي ينقضون هم فيه ولو كان تمكن الإيمان من قلوبهم لأفصح لهم بالمراد) (٢) .

وحين سأله جبريل عليه السلام نفس السؤال متى الساعة فقال ﷺ ﴿ ما المسئول عنها بأعلم من السائل ﴾ (٣) .

فأفصح بأنه لا يعلم وكانت هذه الإجابة لا تصلح لهؤلاء الأعراب .

وسئل أيضاً متى الساعة؟ فقال ﷺ: ﴿ إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ﴾ (٤) .

وسئل أيضاً متى الساعة؟ فقال ﷺ: ﴿ وماذا أعددت لها الحديث ﴾ (٥) .

ومن ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص قال: ﴿ كنا عند النبي ﷺ فجاء شاب فقال يا رسول الله أقبل وأنا صائم قال لا فجاء شيخ فقال أقبل وأنا صائم قال نعم فنظر بعضنا إلى بعض فقال رسول الله ﷺ قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض إن الشيخ يملك نفسه ﴾ (٦) .

ولذلك من فقه الإجابة ألا تعمم في الفضائيات فإن حال الناس يختلف .

٢ - الزيادة في الإجابة بما يهم السائل:

-
- (١) رواه البخاري، كتاب: الرقاق، باب: سكرات الموت، ج ٥ ص ٢٣٨٧، مرجع سابق .
(٢) فتح الباري، كتاب: الرقاق، باب: سكرات الموت، ج ١١ ص ٣٦٤، مرجع سابق .
(٣) رواه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: سؤال جبريل النبي ﷺ، ج ١ ص ٢٧، مرجع سابق .
(٤) رواه البخاري، كتاب: العلم، باب: من سئل علماً وهو مشتغل في حديثه، ج ٥ ص ٢٣٨٢، مرجع سابق .
(٥) رواه البخاري، كتاب: المناقب، باب: مناقب عمر بن الخطاب، ج ٣ ص ١٣٤٩، مرجع سابق .
(٦) رواه أحمد، كتاب: مسند المكثرين من الصحابة، باب: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ج ٢ ص ١٨٥، مرجع سابق .

والسؤال بقولهم (ما هي) سؤال عن الجنس وقد وضحه الله تعالى أولاً بأنها بقرة، فلما سألوا عن جنس المذبوح مرة ثانية أجاب الله إجابة عن سؤال آخر فأجاب بأنها بقرة لا فارض (أي واسع) ولا بكر، أي وسط بين ذلك، وهذه إجابة عن سؤال عن الهيئة لا عن الجنس .

المبحث الرابع

بعض الأمثلة العامة على أسباب الورد والتعليق عليها

الحديث الأول:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ﴾ ^(١)

وسبب ورود الحديث ما رواه البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو عزة يوم بدر يا رسول الله أنت أعرف الناس بفاقتي وعيالي وإني ذو بنات قال: فرّق له ومنّ عليه وعفا عنه وخرج إلى مكة بلا فداء فلما أتى مكة هجا النبي ﷺ وحرّض المشركين على رسول الله فأسر يوم أحد فأتى به رسول الله ﷺ قال وكان رسول الله ﷺ يقول: ﴿ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ﴾ ^(٢) .

والحديث يشير إلى أن يكون المؤمن فطناً حذراً .

قال الخطابي (هذا الحديث لفظه خبر ومعناه أمر، أي ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيندع مرة بعد مرة) ^(٣) .

الحديث الثاني:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: ﴿ سمعت النبي ﷺ يقول: ﴿ إنما الشؤم في ثلاثة في الفرس والمرأة والدار ﴾ ^(٤) .

والحديث فيه إشكال حيث أن النبي ﷺ نهى عن التطير والتشائم لأنه لا يوجد شيء نافع بذاته، وإنما النافع الضار هو الله تعالى ولذلك سمى النبي ﷺ الطيرة شرك .

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ الطيرة شرك الطيرة شرك ثلاثاً وما منا إلا ولكن يذهب الله بالتوكل ﴾ ^(٥) .

(١) رواه البخاري، كتاب: الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ج ٥ ص ٢٢٧١، مرجع سابق .

(٢) رواه البيهقي في الكبرى، ط: مكتبة دار الباز، مكة ١٤١٤هـ، ج ٦ ص ٣٢٠ . وقال فيه هذا إسناد فيه ضعف وهو مشهور عند أهل المغازي، راجع: سيرة ابن إسحاق، ج ٣ ص ٣٠٢ وما بعدها .

(٣) فتح الباري، كتاب: الأدب، باب: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ج ١٠ ص ٥٣٠، مرجع سابق .

(٤) رواه البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: ما يذكر من شؤم الفرس، ج ٣ ص ١٠٤٩، مرجع سابق .

(٥) رواه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في الطيرة، ج ٤ ص ١٧، مرجع سابق .

وعن معاوية بن الحكم السلمي قال: ﴿ قلت يا رسول الله أمر كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي الكهان قال فلا تأتوها، قال: قلت كنا نتطير، قال ذلك شيء يجده أحدكم في نفسه فلا يصدنكم ﴾ (١) .

وروى أبو داود أيضاً بسنده قال: ﴿ ذكرت الطيرة عند النبي ﷺ فقال أحسنها الفأل ولا ترد مسلماً فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك ﴾ (٢) .

فالطيرة والفأل أمران يصحان ويبطلان، وقد يكون الشؤم في هذه الثلاثة عند قوم دون قوم وذلك كله بقدر الله .

ويبدو . والله أعلم . أن هذا من كلام العرب قبل الإسلام أي كانت العرب تقول الشؤم في ثلاثة المرأة

ويؤيد هذا المعنى سبب ورود الحديث .

روى أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان: ﴿ أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة . رضي الله عنها . فقالا إن أبا هريرة قال: إن رسول الله ﷺ قال الطيرة في الفرس والمرأة والدار فغضبت غضباً شديداً وقالت: ما قاله، وإنما قال: إن أهل الجاهلية يتطرون من ذلك ﴾ (٣) .

ويؤيد هذا ما رواه أحمد عن محمد بن قيس قال: ﴿ سئل أبو هريرة . سمعت من رسول الله الطيرة في ثلاث المسكن والفرس والمرأة، قلت: إذن أقول على رسول الله ما لم يقل ولكني سمعت رسول الله يقول: أصدق الطيرة الفأل والعين حق ﴾ (٤) .

وهناك حديث جمع بين إثبات الطيرة ونفيها .

عن سعد بن مالك ؓ أن رسول الله ﷺ كان يقول: ﴿ لا هامة ولا عدوى ولا طيرة

(١) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، ج ٤ ص ١٧٤٨، مرجع سابق .

(٢) رواه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في الطيرة، ج ٤ ص ١٨، مرجع سابق .

(٣) رواه أحمد، كتاب: باقي مسند الأنصار، باب: باقي المسند السابق، ج ٦ ص ١٥٠، مرجع سابق .

(٤) رواه أحمد، كتاب: باقي مسند المكثرين، باب: مسند أبي هريرة، ج ٢ ص ٢٨٩، مرجع سابق .

وإن تكن الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدابة ﴿^(١)﴾ .

والمقصود من الحديث أن هذه الثلاثة من أكثر الأشياء التي يتطير منها لا المقصود إثبات التطير بها .

(فالمقصود منه نفي صحة الطيرة على وجه المبالغة فهو من قبيل قوله ﷺ ﴿ لو كان شيء سابق القدر سبقته العين ﴾ ^(٢) فلا ينافيه حينئذٍ عموم نفي الطيرة في هذا الحديث وغيره وقوله (إن تكن) بمنزلة الاستثناء أي لا تكون الطيرة إلا في هذه الثلاثة فيكون إخباراً عن غالب وقوعها من الناس وهو لا يخالف ما وقع من النهي عنها) ^(٣) .

إذا خلاصة الأمر أن سبب ورود الحديث يفسر ما كانت تعتقده أهل الجاهلية من التطير بهذه الأشياء الثلاثة وغيرها وكأن الحديث سيق على هذا النحو كانت العرب تقول الشؤم في ثلاثة وهذا ما يفهم من فحوى النصوص السابقة ^(٤) .

والله أعلم ...

الحديث الثالث:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ ولد الزنا شرُّ الثلاثة ﴾ ^(٥) .

والمعنى أن ولد الزنا شر من أبيه وأمه، وهذا المعنى فيه إشكال حيث لا ذنب للمولود أن انعقد ماؤه من الزنا، ولكن يزيل الإشكال سبب ورود الحديث .

أخرج الحاكم في المستدرک من طريق عروة قال: ﴿ بلغ عائشة أن أبا هريرة يقول: إن رسول الله ﷺ يقول ولد الزنا شر الثلاثة، قالت: كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله ﷺ فقال من يعذرني من فلان فقيل يا رسول الله إنه مع ما به ولد زنا فقال هو شر الثلاثة،

(١) رواه أبو داود، كتاب: الطب، باب: في الطيرة، ج ٤ ص ١٩، مرجع سابق .

(٢) رواه مسلم، كتاب: السلام، باب: الطب والمرض والرقى، ج ٤ ص ١٧١٩، مرجع سابق .

(٣) عون المعبود، كتاب: الطب، باب: في الطيرة، ج ١٠ ص ١٩٧، مرجع سابق .

(٤) قال ابن حجر: وقد تأول البعض حديث ﴿ الشؤم في ثلاثة ﴾ أن ذلك سيق لبيان اعتقاد الناس في ذلك لا أنه إخبار من النبي بثبوت ذلك، وسياق الأحاديث الصحيحة يبعد هذا التأويل. انظر: فتح الباري، ج ٦ ص ٦١ بتصرف.

قلت ولكن الأحاديث الكثيرة التي تنهى عن التطير تؤيد هذا المعنى وأن العرب كانت تعتقد في ذلك .

(٥) رواه أبو داود، كتاب: العتق، باب: عتق ولد الزنا، ج ٤ ص ٢٩، مرجع سابق .

والله تعالى يقول: **رُبُّ نُبِّي نُبِّي نُدَى ث... ۞** (١) .

ويؤيد هذا ما رواه أحمد عن عائشة . رضي الله عنها . قالت: قال رسول الله ﷺ: **۞ هو شر الثلاثة إذا عمل بعمل أبويه يعني ولد الزنا ۞** (٢) .

الحديث الرابع:

عن أبي بردة عن أبيه قال لما أصيب عمر ﷺ جعل صهيب يقول وأخاه فقال عمر أما علمت أن النبي ﷺ قال: **۞ إن الميت ليعذب ببكاء الحي ۞** (٣) .

والحديث فيه إشكال إذ كيف يُعذَّب الميت ببكاء الحي وقد انقطع عمله ويزيل الإشكال سبب الورود .

عن هشام بن عروة عن أبيه قال ذُكر عند عائشة قول ابن عمر **۞ الميت يعذب ببكاء أهله عليه، فقالت: رحم الله أبا عبد الرحمن سمع شيئاً فلم يحفظه إنما مرَّ على رسول الله ﷺ جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال أنتم تبكون وإنه ليعذب ۞** (٤) .

ورواه البخاري بلفظ: **۞ قالت إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها فقال: لإنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها ۞** (٥) .

ولكن حمل البعض الحديث الأول على ما إذا تسبب لذلك بوجه، أو رضي به حالة الحياة فبذلك يندفع التدافع بينه وبين الآية (٦) .

الحديث الخامس:

عن عائشة . رضي الله عنها . قالت: قال رسول الله ﷺ: **۞ صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ۞** (٧) .

(١) رواه الحاكم، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ج ٢ ص ٢٣٤، والآية من سورة الأنعام، رقم (١٦٤) .

(٢) رواه أحمد، كتاب: باقي مسند الأنصار، باب: حديث عائشة . رضي الله عنها، ج ٦ ص ١٠٩، مرجع سابق .

(٣) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ **۞ إن الميت ليعذب ۞**، ج ١ ص ٤٣٣، مرجع سابق .

(٤) رواه مسلم، كتاب: الجنائز، باب: الميت ليعذب ببكاء أهله، ج ٢ ص ٦٤٢، مرجع سابق، وقد رواه مسلم بطرق مختلفة تؤكد المعنى .

(٥) رواه البخاري، كتاب: الجنائز، باب: قول النبي ﷺ: **۞ إن الميت ليعذب، ج ١ ص ٤٣٣ .**

(٦) شرح سنن النسائي، كتاب: الجنائز، باب: النياحة على الميت، ج ٤ ص ١٧ .

(٧) رواه أحمد، كتاب: باقي مسند الأنصار، باب: باقي المسند السابق، ج ٢ ص ١٩٢، مرجع سابق .

فهذا الحديث على عمومه فيه إشكال حيث أن صلاة المعذور مع الجلوس له مثل أجر القائم، كما أن صلاة المفترض الصحيح جالساً لا تصح .
ولكن سبب ورود الحديث يزيل هذا الإشكال .

عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: ﴿ لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكها شديد فخرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يصلون في سبحتهم قعوداً فقال رسول الله صلاة القاعد مثل نصف صلاة القائم ﴾ (١) .

قال مالك: (قال لهم ذلك تنشيطاً لهم على القيام وندباً لهم إلى فضله وتذكيراً لهم لئلا يجترئوا بالعودة مع القدرة على القيام لما فيهم من ألم الوعك وشدة المرض) (٢) .

وبذلك تبين لنا أن من كان به إجهاد أو إرهاق أو مرض بسيط يستطيع معه القيام فله نصف أجر القائم ويؤيد هذا حديث عمران بن حصين وكان مبسوراً قال: ﴿ سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً فقال: إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد ﴾ (٣) .

قال الخطابي: (والمراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكن أن يتحامل فيقوم مع مشقة، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغيباً في القيام مع جواز قعوده) (٤) .

وقال ابن حجر: ﴿ وهو حمل متجه ويؤيده صنيع البخاري حيث أدخل في الباب حديث أنس وعائشة وهما في صلاة المفترض قطعاً ﴾ (٥) .

أما صلاة المنتفل جالساً مع القدرة على القيام فله نصف أجر القائم، عن عبد الله بن عمرو قال: ﴿ حُدِّثَ أن رسول الله ﷺ قال: صلاة الرجل قاعداً نصف الصلاة قال فأتيته فوجدته يصلي جالساً فوضعت يدي على رأسي فقال مالك يا عبد الله بن عمرو قلت حُدِّثَ

(١) رواه مالك، كتاب: النداء للصلاة، باب: فضل صلاة القائم على صلاة القاعد، ج ١ ص ١٣٦، مرجع سابق .

(٢) المنتقى شرح موطأ مالك، كتاب: النداء للصلاة، باب: فضل صلاة القائم، ج ١ ص ١٣٦ .

(٣) رواه البخاري، كتاب: الجمعة، باب: صلاة القاعد، ج ١ ص ٥٨٥، مرجع سابق .

(٤) فتح الباري، كتاب: الجمعة، باب: صلاة القاعد، ج ١ ص ٣٧٥، مرجع سابق .

(٥) فتح الباري، كتاب: الجمعة، باب: صلاة القاعد، ج ١ ص ٣٧٥، وانظر: كشف المشكل، عبد الرحمن بن

الجوزي، ط: دار الوطن، ج ١ ص ٤٧٩، وقد نقل كلام الخطابي في كتابه هذا نقلاً عن كتاب الأعلام، للخطابي .

يا رسول الله أنك قلت صلاة الرجل قاعداً على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعداً قال أجل ولكنني لست كأحدٍ منكم ﴿١﴾ .

قال النووي: (وهذا الحديث محمول على صلاة النفل قاعداً مع القدرة على القيام فهذا له نصف ثواب القائم، وأما إذا صلى النفل قاعداً لعجزه عن القيام فلا ينقص ثوابه، بل يكون كثوابه قائماً، وأما الفرض فإن الصلاة قاعداً مع قدرته على القيام لم يصح، فلا يكون فيه ثواب، بل يأثم، وإن صلى الفرض قاعداً لعجزه عن القيام، أو مضطجعاً لعجزه عن القيام والقعود فثوابه كثوابه قائماً لا ينقص باتفاق أصحابنا، فيتعين حمل الحديث على تنصيف الثواب على من صلى النفل قاعداً مع قدرته على القيام وبه قال الجمهور في تفسير هذا الحديث) (٢) .

وخلاصة الأمر: أن صلاة الفريضة من شروطها القيام مع القدرة فإن عجز جزئياً عن القيام وصلى قاعداً فله نصف أجر القائم وإلا بطلت صلاته، أما صلاة النافلة فتصح من الجالس مع القدرة على القيام إلا أن له نصف ثواب صلاة القائم .. والله أعلم .

الحديث السادس:

قال رسول الله ﷺ: ﴿ لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ﴾ (٣) .

وسبب ورود الحديث ما رواه أبو بكر قال: ﴿ نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل بعدما كدت أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم، قال لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ﴾ (٤) .

واختلفوا في ولاية المرأة الإمارة والقضاء بناءً على هذا الحديث، فبعضهم منع، والبعض الآخر أجاز بشروط .

قال الخطابي: (في الحديث أن المرأة لا تلي الإمارة ولا القضاء، وفيه أنها لا تزوج

(١) رواه مسلم، كتاب: صلاة المسافر وقصرها، باب: جواز النافلة قائماً وقاعداً، ج ١ ص ٥٠٧، مرجع سابق .

(٢) عون المعبود، كتاب: الصلاة، باب: في صلاة القاعد، ج ٣ ص ١٦٢، مرجع سابق. قال النووي في صلاة النبي ﷺ جالساً: (هو عند أصحابنا من خصائص النبي ﷺ فجعلت نافلته قاعداً مع القدرة على القيام كنافلته قائماً تشريفاً له) ، المرجع السابق قلت مع ما يكابده من جهاد الدعوة، وجهاد العدو فرخص له في ذلك والله أعلم .

(٣) رواه البخاري، كتاب: المغازي، باب: كتاب النبي إلى كسرى، ج ٤ ص ١٦١٠، مرجع سابق .

(٤) المرجع السابق .

نفسها، ولا تلي العقد على غيرها . كذا قال . وهو متعقب . والمنع من أن تلي الإمارة والقضاء قول الجمهور، وأجازه الطبري وهو رواية عن مالك، وعن أبي حنيفة تلي الحكم فيما تجوز فيه شهادة النساء (١) .

التصنيف في علم أسباب ورود الحديث:

مرّ التأليف في علم أسباب ورود الحديث بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: مرحلة الإشارة إلى هذا العلم:

هناك بعض العلماء من نبّه على هذا العلم في مؤلفاتهم ومن هؤلاء ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢ هـ .

قال في العمدة: (شرع بعض المتأخرين من أهل الحديث في التصنيف في أسباب الحديث كما صنّف في أسباب النزول للكتاب العزيز، فوفقت من ذلك على شيء يسير له) (٢) .

ولم يبين لنا أسماء المؤلفات اليسيرة في هذا الجانب .

وممن أشار إلى ذلك العلامة الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ، فقال في الموافقات:

(وقد يشارك القرآن في هذا المعنى السنة؛ إذ كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك) (٣) .

(١) فتح الباري، كتاب: المغازي، باب: كتاب النبي إلى كسرى، ج ٨ ص ١٢٨، مرجع سابق . ملحوظة: تقرر عند أهل الأصول أن صورة السبب قطعية الدخول في نص الحديث ظنية في غيره خلافاً لمالك، فقال أنها ظنية الدخول في النص .

وإذا طبقنا هذه القاعدة على الحديث وجدنا أن تولية المرأة عند الكفار قطعية الدخول في المراد من الحديث لكنها ظنية عند المسلمين باعتبار أن السبب كان عند الكفار، وبهذا يتوجه قول من قال بإجازة تولي المرأة الإمارة والقضاء إذا كان لها صفات خاصة وهي نادرة في المرأة وقد ضرب الله لنا نموذجاً نساءياً ناجحاً في تولي الحكم وهي حاكمة سبأ "بلقيس" قال أبو السعود في المراقي: (واجزم بإدخال ذوات السبب وارو عن الإمام ظناً تصب)

فقوله (واجزم) هو قول الجمهور، وارو عن الإمام يقصد مالك وهو هنا يرجح قول مالك .

انظر: أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، ط: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م، ج ١ ص ٧٧ .

(٢) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الحكام، ط: دار الكتب العلمية، ج ١ ص ١١ .

(٣) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، الموافقات، ط: دار ابن القيم، دار ابن عفان، م ٤ ج ٤ ص ١٥٥ .

ثم ساق بعض الأحاديث السببية مدلاً على ما يقول .

وكذلك ممن أشار إلى هذا العلم البلقيني المتوفى سنة ٨٠٥ هـ .

فقال في كتابه محاسن الاصطلاح: (النوع التاسع والستون من أنواع علوم "الحديث" معرفة أسباب الحديث، وذكر فيه أن السبب قد يوجد في الحديث نفسه وهذا أمر يسير، والصعوبة تكون في الحديث المجرد عن السبب فيحتاج إلى تتبع طرقه للوقوف على السبب ثم شرع في ذكر بعض الأمثلة للأحاديث السببية)^(١) .

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع والترتيب:

ثم أفرد لهذا العلم بعض المؤلفات وكانت عبارة عن جمع وترتيب لبعض الأحاديث السببية ومن ذلك:

ما قام به الإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في كتابه "اللمع في أسباب الحديث" وقد رتبته على الأبواب الفقهية .

فبدأ ب الطهارة، والصلاة، والجنائز، والصيام، والحج، والبيع و.....

وكذلك قام من بعده السيد إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسني المتوفى سنة ١١٢٠ هـ في كتابه "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف" ورتبه على حروف المعجم في مجلدين وبلغ فيهما عدد الأحاديث إلى ما يقرب من ألف وثمانمائة حديث .

المرحلة الثالثة: مرحلة التحليل والتأسيس:

وقام بهذا الجهد د/ محمد رأفت سعيد في كتابه "أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس" وطبع الكتاب ضمن سلسلة كتاب الأمة .

وتناول هذا العلم بالتحليل وتعرض لكتاب اللمع فذكر منهجه في التأليف وكذلك كتاب البيان والتعريف .

وبقيت مرحلة أخيرة في هذا العلم وهي مرحلة التقعيد، وهي وضع قواعد وأسس لهذا

(١) انظر: البيان والتعريف، ج ١ ص ٣٤، مرجع سابق .

العلم، وقد وجدت في هذا الجانب بعض البحوث الصغيرة ^(١) المتفرقة مثل "علم أسباب ورود الحديث الشريف" للدكتور/ بدر عبد الحميد هميسه وبعض الأطروحات العلمية التي وقفت على أسمائها فقط نظراً لوجودها في بلاد أخرى مثل "أسباب ورود الحديث وأثره عند المحدثين والفقهاء" للباحث: طارق الأسعد، كلية الآداب، الرياط "رسالة دكتوراه" ورسالة أخرى بعنوان: أسباب ورود الحديث وأثر معرفتها في توصيل الأحكام، للباحث: حسن الشراوي، كلية الآداب، الدار البيضاء، ولم أقف على هاتين الرسالتين .

ولذلك أوصي بعمل شامل يضم ما في هذه المؤلفات من قواعد ويزيد عليها ويصير مرجعاً في المكتبات الإسلامية للإطلاع أو الزيادة فيه . وبالله التوفيق .

ملحوظة: ذكر بعض العلماء بعض الكتب المؤلفة في هذا الجانب ولكنها لم تصل إلينا ^(٢) .

(١) مثل كتاب د/ هميسه ويدور حول تعريف أسباب الورد، والفرق بين أسباب النزول وسبب الورد، وفوائد معرفة أسباب ورود الحديث وذكر منها " إدراك حكمة التشريع، وفهم الحديث على الوجه الصحيح وغير ذلك وتحدث عن أقسام سبب الورد وأنها تنقسم إلى قسمين: ١. ما له سبب قيل لأجله، ٢. وما لا سبب له، ثم ذكر أمثلة تطبيقية لهذا .

(٢) مثل كتاب: أسباب ورود الحديث، لأبي حفص العكبري، المتوفى سنة ٣٩٩هـ، ومصنف أبي حامد الجوباري الذي لا يعرف عنه شيء سوى اسمه. انظر: اللمع في أسباب الحديث، ط: دار الوفاء، المنصورة، أولى ١٩٨٨م، تحقيق: د/ يحيى إسماعيل، وانظر: تدريب الراوي، للسيوطي، ط: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج ٢ ص ٣٩٤ .

خاتمة البحث

هذه تطوافة سريعة حول أسباب الورد والذكر، وقد استبان من خلال الدراسة نتيجة هامة وهي أن سبب الورد أو الذكر عامل هام ومؤثر في فهم النص النبوي، لذا أوصي بمزيد من الدراسة حول هذا الموضوع، ومزيد من الدراسة حول بعض جوانب السنة ومنها على سبيل المثال:

١ - جانب اجتهاد النبي ﷺ في أمور الدين:

فإن الله أعطى لنبيه مساحة للتشريع في بعض الأحكام وهي مساحة مشروطة بإقرار الوحي لها، فالسنة مستقلة بالأحكام في بعض جوانبها فتشئ أحكاماً سكت عنها القرآن الكريم، ومسألة "اجتهاد النبي ﷺ" مسألة أصولية تعرض لها علماء الأصول .

وهذه بعض الأمثلة التي توضح جوانب من اجتهاد النبي ﷺ:

عن أبي هريرة ؓ قال: ﴿ خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا، فقال رجل: أكلُّ عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ﴾ (١) .

قال النووي: ﴿ وأما قوله ﷺ لو قلت نعم لوجبت ففيه دليل للمذهب الصحيح أنه ﷺ كان له أن يجتهد في الأحكام، ولا يشترط في حكمه أن يكون بوحى، وقيل يشترط، وهذا القائل يجيب عن هذا الحديث أنه لعله أوحى إليه ذلك .. والله أعلم ﴾ (٢) .

وعن جدامة بنت وهب الأسدية أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿ لقد هممت أن أنهى عن الغيلة حتى نكرت أن الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر أولادهم ﴾ (٣) .

قال النووي: ﴿ وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ وبه قال جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز لتمكنه من الوحي والصواب الأول ﴾ (٤) .

(١) رواه مسلم، كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، ج ٢ ص ٩٧٥، مرجع سابق .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: الحج، باب: فرض الحج مرة في العمر، ج ٩ ص ١٠١، مرجع سابق .

(٣) رواه مسلم، كتاب: النكاح، باب: جواز الفيلة، وهي وطء المرضع، ج ٢ ص ١٠٦٦، مرجع سابق .

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب: النكاح، باب: جواز الفيلة، ج ١٠ ص ١٧، مرجع سابق . والغيلة: أن يطأ الرجل امرأته وهي ترضع لأن الماء يغيل اللبن. انظر: المدونة الكبرى، مالك بن أنس، ط: دار صادر، بيروت، ج ٥ ص ٤٠٧ .

عن مسعر عن عون قال: ﴿ بدء بالعفو قبل الذنب ﴾ (١) .

وقال الطبري: (عفا الله عنك يا محمد في إذنبك لهؤلاء المنافقين حين استأذنوك في عدم الخروج معك لغزو الروم قبل أن تعلم صدقهم من كذبهم) (٢) .

وهذه المساحة قليلة يمكن دراستها واستتباع ما فيها من نصوص .

٢ - جانب اجتهاد النبي ﷺ في أمور الدنيا:

هناك بعض الأمور التي صدرت عن النبي ﷺ باعتباره بشراً يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق ويتحدث إلى أصحابه وغير ذلك .

وهذه أمور تهدف الدراسة من ورائها أن اتباع الناس لها مندوب زائد فهي ليست ملزمة، فهذه مساحة أخرى كان يشارك أصحابه فيها الرأي ويخالفوه في بعض الأمور وهذا واضح في اقتراحه الوقوف في مكان معين في غزوة بدر فسأله الصحابة هل هذا وحي قال إنما هو الرأي والمشورة وكذلك اقتراحه في غزوة الخندق في إعطاء غطفان ثلث ثمار المدينة حتى يرجعوا، واقتراحه عدم تأبير النخل فخرج شيصاً وعقب على ذلك بقوله ﴿ إنما أنا بشر إذ أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر ﴾ (٣) .

وفي رواية ابن ماجه ﴿ فإنما أنا بشر مثلكم وإن الظن يخطئ ويصيب ولكن ما قلت لكم قال الله فلن أكذب على الله ﴾ (٤) .

ويؤيد هذا ما روته أم سلمة . رضي الله عنها . قالت: ﴿ سمع النبي ﷺ جلبة خصام عند بابه فخرج عليهم فقال إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضاً أن يكون أبلغ من بعض أقضي له بذلك وأحسب أنه صادق فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها ﴾ (٥) .

قال ابن حجر: ﴿ والمراد أنه مشارك لهم في أصل الخلقة، ولو زاد عليهم في المزايا

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، ط: مكتبة الرشد، الرياض، ج ٧ ص ٦٤ .

(٢) تفسير الطبري، ط: دار الفكر، ج ١٠ ص ١٤٢ .

(٣) رواه مسلم، كتاب: الفضائل، باب: وجوب امتثال ما قاله شرعاً، ج ٤ ص ١٨٣٥، مرجع سابق .

(٤) رواه ابن ماجه، كتاب: الأحكام، باب: تليقح النخل، ط: دار الفكر، ج ٢ ص ٨٢٥ .

(٥) رواه البخاري، كتاب: الأحكام، باب: القضاء في قليل المال وكثيره سواء، ج ٦ ص ٢٦٢٧، مرجع سابق .

للنار من يشاء فيلقون فيها، فنقول هل من مزيد، ثلاثاً حتى يضع فيها قدمه فتمتلئ ويرد بعضها إلى بعض وتقول قط قط قط ﴿١﴾ .

فما ذنب هؤلاء الذين يخلقهم الله فيضعهم في النار والله لا يظلم مثقال ذرة .
قال أبو الحسن القابس ﴿المعروف في هذا الموضوع أن الله ينشئ للجنة خلقاً، وأما النار فيضع فيها قدمه قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقاً إلا هذا﴾ .
ثم قال ابن حجر: ﴿وقد قال جماعة من الأئمة أن هذا الموضوع مقلوب وجزم ابن القيم أنه غلط﴾ ﴿٢﴾ .

فإذا جئنا للحديث بطريق آخر وضح هذا القلب .

ففي طريق آخر للبخاري: ﴿وقال للنار أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فنقول قط قط فهناك تمتلئ ويزوي بعضها إلى بعض ولا يظلم الله ﷻ من خلقه أحداً، وأما الجنة فإن الله ﷻ ينشئ لها خلقاً﴾ ﴿٣﴾ .

وروى أحمد بسنده: ﴿وأما الجنة فيبقى أهلها ما شاء أن يبقى فينشئ الله لها خلقاً ما يشاء﴾ ﴿٤﴾ .

فتبين من هذا أن الله ينشئ للجنة خلقاً وليس للنار ... والله أعلم .
وهناك جوانب أخرى يمكن تتبعها من خلال الاستقصاء والبحث ..

(١) رواه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب﴾، ج ٦ ص ٢٧١١. مرجع سابق .

(٢) فتح الباري، كتاب: التوحيد، باب: ما جاء في قوله تعالى ﴿إن رحمة الله قريب﴾، ج ٣ ص ١٣، مرجع سابق .

(٣) رواه البخاري، كتاب: تفسير القرآن، باب: قوله ﴿وتقول هل من مزيد﴾، ج ٤ ص ١٨٣٦، مرجع سابق .

(٤) رواه أحمد، كتاب: مسند المكثرين، باب: مسند أبي سعيد الخدري، ج ٢ ص ١٣، مرجع سابق .

المراجع

أولاً: القرآن الكريم .

ثانياً: كتب السنة وشروحاتها .

ثالثاً: المراجع العامة:

- (١) إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة الحسيني، البيان والتعريف، ط: المكتبة العلمية، بيروت، لبنان .
- (٢) إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي، الموافقات، ط: دار المعرفة، بيروت .
- (٣) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام شرح عمدة الحكام، ط: دار الكتب العلمية .
- (٤) أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ط: دار ابن حزم، بيروت، أولى، ١٤١٧ هـ .
- (٥) أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، مجموع الفتاوى، ط: مكتبة ابن تيمية، ثانية .
- (٦) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، ط: دار الجيل، بيروت، ثانية .
- (٧) إسماعيل بن كثير، مختصر تفسير ابن كثير، ط: دار التراث العربي .
- (٨) بدر الدين الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه .
- (٩) تفسير الطبري، ط: دار الفكر .
- (١٠) جلال الدين السيوطي، اللع في أسباب الحديث، ط: دار الوفاء، المنصورة ١٠٩٩ م .
- (١١) جمال الدين علي بن أبي يحيى زكريا بن مسعود الأنصاري، اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، ط: دار القلم .
- (١٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، ط: دار الهلال .
- (١٣) علي بن عبد الكافي السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، للبيضاوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت .
- (١٤) القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى والأحكام .
- (١٥) محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، إعلام الموقعين، ط: الأرقم .
- (١٦) محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ط: دار المعرفة، بيروت .
- (١٧) محمد بن علي الشوكاني، فتح القدير، ط: دار الفكر، بيروت .
- (١٨) محمد بن محمد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ط: دار الكتب العلمية .

- (١٩) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط: دار صادر، بيروت .
- (٢٠) محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تاج العروس، ط: دار الهداية .
- (٢١) يوسف القرضاوي، فتاوى معاصرة، ط: المكتب الإسلامي .
- (٢٢) يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة، ط: دار الشروق .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
٢	ملخص البحث
٣	مقدمة البحث
٤	التمهيد
٥	المبحث الأول: أهمية أسباب الورود
٥	توضيح المشكل
٧	تقييد المطلق
٩	تخصيص العام
١١	المبحث الثاني: مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب
١٢	أمثلة تطبيقية على مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب
١٥	المبحث الثالث: أقسام سبب ورود الحديث
١٥	واقعة الحال
١٦	أمثلة لسبب الذكر
١٧	وقوع سؤال
١٩	السؤال المحمود
٢٠	السؤال المذموم
٢١	ضوابط الإجابة في السنة
٢٤	المبحث الرابع: بعض الأمثلة العامة على أسباب الورود والتعليق عليها

رقم الصفحة	الموضوع
٣٠	التصنيف في أسباب الورود
٣٣	جوانب من السنة تستحق الدراسة
٣٨	المراجع
٤٠	الفهرس